

أهم الإنجازات التي وردت في تقرير تنفيذ بنود البروتوكول

مقدمة :

سعادة رئيس وأعضاء لجنة حقوق الطفل الموقرين
السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرنا أن نقدم لكم نبذة مختصرة عن التقرير الأولي للجمهورية اليمنية الخاص بالبروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والمتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في العروض والمواد الإباحية .

ونشكر لجنتم الموقرة لأتاحة الفرصة لمناقشة التقرير والذي نحن على ثقة بأن جميع التوصيات والملاحظات التي ستقدم نتيجة لمداخلتكم المثمرة ستكون دعماً لنا في تطوير حقوق الطفل بالجمهورية على أرض الواقع وستحظى برعاية سامية بما فيها جميع المؤسسات الحكومية و منظمات المجتمع المدني .

انضمت الجمهورية اليمنية إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في العروض والمواد الإباحية بالقانون رقم (20) بتاريخ 24 أغسطس 2004م. وبموجب الفقرة (1) من المادة 12 من هذا البروتوكول .

وتم تقديم التقرير الأولي للجمهورية اليمنية في يناير 2008م ، حيث قام المجلس الأعلى للأمم و الطفولة بإصدار قرار وزاري ضم واحد وثلاثون عضواً برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل نائب رئيس المجلس الأعلى للأمم و الطفولة و مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بما فيهم مشاركة الأطفال من برلمان الأطفال والشباب ومجلس شورى الشباب ؛ بدأت اللجنة أعمالها من يونيو 2007 إلى يناير 2008م ، وقد قامت اللجنة بإعداد التقرير على ثلاث مراحل : جمع المعلومات والبيانات من مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية ، والإعداد والصياغة ومراجعة التقرير من قبل خبراء متخصصين وطنيين في مجال الطفولة .

وقد تم إرسال التقرير متضمن بشفافية الإنجازات والصعوبات والتحديات إلى اللجنة الدولية لحقوق الطفل في جنيف عبر الجهات الرسمية .

وبناء على الملاحظات والمعلومات الإضافية للجنة الدولية لحقوق الطفل ؛ تم إعداد تقرير المعلومات الإضافية خلال الفترة يوليو - أغسطس 2009م ، بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ، وإرساله إلى اللجنة الدولية لحقوق الطفل عبر الجهات الرسمية .

في سبيل تنفيذ بنود وأحكام البروتوكول تم اتخاذ التدابير والإجراءات منها على سبيل المثال :

أولاً : التشريعات :

• تم إعداد دراسة ومراجعة تحليلية لمختلف القوانين والتشريعات الخاصة بالطفل وذلك لموائمتها مع الاتفاقية الدولية والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها ، ومن تلك القوانين (قانون حقوق الطفل ، قانون الجرائم والعقوبات ، قانون رعاية الأحداث ، قانون الأحوال الشخصية) بالإضافة إلى عدد عشرة قوانين تحتوي على نصوص ذات صلة بحقوق الطفل وهي (قانون الأحوال المدنية والسجل المدني ، قانون تنظيم السجون ، قانون الجرائم والعقوبات العسكرية ، القانون المدني ، قانون الجنسية ، قانون تنظيم حمل الأسلحة والذخائر والاتجار بها ، قانون الإجراءات الجزائية ، قانون رعاية وتأهيل المعاقين ، قانون الرعاية الاجتماعية قانون العمل وتعديلاته وكان الهدف من الدراسة والمراجعة التحليلية للقوانين معالجة موضوع التناقض الحاصل بين التشريعات الوطنية حول تحديد سن معين للطفولة ، وقد أكد مشروع التعديلات الحماية الجنائية الخاصة بالطفل كتشديد العقوبات على المخالفين ومنتهكي حقوق الطفل بكافة أصنافهم ، وتعزيز التوافق بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وبما لا يتناقض مع مقتضيات وأحكام تعاليم ديننا الحنيف. وقد تم صدور أحكام قضائية ضد من يقوم باستغلال الأطفال ، وقد بلغت بعض تلك الأحكام القضائية الحكم بالإعدام ، والسجن لمرتبها من البالغين .

• توقيع عدد من مذكرات التفاهم حول تسليم المجرمين .

ثانياً : الاستراتيجيات و الخطط الوطنية :

• إقرار عدد من الخطط الوطنية المنبثقة عن الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب ومنها (خطة وطنية لمكافحة تهريب الأطفال ، مكافحة ظاهرة أطفال الشوارع ، مناهضة العنف ضد الأطفال ، بالإضافة إلى مشروع خطة وطنية لمكافحة ختان الإناث و أخرى للحد من الزواج المبكر) .

ثالثاً : في إطار تطوير هيكله المؤسسات الحكومية المعنية بحقوق الطفل تم :

• إنشاء العديد من الإدارات العامة والأقسام الخاصة بالطفولة في تلك الجهات ومنها (دائرة المرأة والطفل في وزارة العدل ، الإدارة العامة للمرأة والأحداث في وزارة الداخلية ، قطاع تعليم الفتاة في وزارة التربية والتعليم وقطاع تعليم الفتاة في وزارة التعليم الفني والتدريب المهني) .

• وتعزيزاً في توحيد الجهود المبذولة من الجهات المعنية تم تشكيل بعض اللجان والشبكات الوطنية الرامية مثل (اللجنة العليا للطفولة والشباب برئاسة نائب رئيس الجمهورية ، اللجنة الفتية لمكافحة تهريب الأطفال ، الشبكة الوطنية لحماية الطفل برئاسة الأمين العام للمجلس الأعلى للأمم المتحدة والطفولة) وتهدف هذه اللجان والشبكات إلى تنسيق الجهود وعدم الإزدواجية من خلال إعداد خطط

وطنية موحدة ، متابعة وتقييم مستوى تنفيذ البرامج المتعلقة بحقوق الأطفال من خلال الرصد و رفع تقارير دورية ، الدعم والمناصرة لمختلف قضايا حماية الطفل .

رابعاً : في مجال الدراسات والبحوث :

• إعداد دراسات وبحوث تحليلية حول بعض البنود والقضايا الواردة في البروتوكول ومنها على سبيل المثال (دراسة الإساءة للأطفال ، أطفال الشوارع ، تهريب الأطفال في المناطق الحدودية) .

خامساً : التأهيل والتدريب وبناء القدرات :

• تنفيذ العديد من الدورات التدريبية الهادفة إلى بناء قدرات مختلف العاملين في مجال الطفولة بينود وأحكام البروتوكول (أطباء وممرضين ، ضباط والعاملين في أقسام الشرطة والسجون ، قضاة وأخصائيين اجتماعيين في محاكم الأحداث ، وكلاء وأعضاء النيابة الخاصة بالأحداث ، العاملين في المؤسسات الرعائية والإيوائية الخاصة بالطفولة ، العاملين في وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ، مدراء مدارس ومدرسين ، أطفال أنفسهم وأعضاء المجالس المحلية إلى جانب أعضاء البرلمان .. الخ) .

سادساً : التوعية :

• تنفيذ العديد من الحملات التوعوية في عدد من المحافظات واستهدفت هذه الحملات (البرلمانيين ، أعضاء السلطة المحلية ورجال الأمن وأئمة المساجد أطباء وممرضين ، قضاة وخبراء اجتماعيين ، وكلاء وأعضاء النيابة ، العاملين في المؤسسات الإيوائية ، إعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني ، تربويين ، أطفال ..) في مختلف المحافظات .

• التوعية بمختلف قضايا رعاية وحماية الطفل في كافة المجالات الحياتية في مختلف الوسائل الإعلامية (الصحافة ، الإذاعة ، التلفزيون) من خلال (اللقاءات ، التحقيقات ، الندوات ، التقارير إخبارية ، المسلسلات الدرامية والكوميديا) وإصدار كتيبات ونشرات ومطويات وملصقات تعريفية خاصة بحماية الطفل وإعداد دليل لخطباء المساجد حول قضايا الطفولة .

سابعاً : المساعدة والتعاون الدولي :

• التنسيق والتعاون بين الجانبين اليمني والسعودي حول مكافحة تهريب الأطفال ، ومازال التفاوض جاري لتوقيع مذكرة تفاهم حول الإجراءات الخاصة بتسليم الأطفال المرحلين ، وإعداد دراسة مشتركة تقييمية للجانبين حول مشكلة تهريب الأطفال .

• يوجد تعاون مع اللجنة الاستشارية للطفولة العربية بجامعة الدول العربية ومع عدد من المنظمات المانحة الدولية وغير الحكومية ومنها (منظمة اليونيسيف ، منظمة الصحة العالمية ، منظمة رعاية الأطفال ، المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ، منظمة العمل الدولية ، منظمة الهجرة الدولية ، المجلس العربي

الطفولة والتنمية ، المعهد العربي لإنماء المدن ، السفارة والوكالة الأمريكية ،
السفارة الهولندية ، السفارة اليابانية ، البرنامج الكندي لدعم وبناء القدرات ،
منظمة CHF ، والقطاع الخاص .

• عقد مؤتمر المانحين الأول والثاني لدعم برامج التنمية في اليمن وإدراج برامج
تنموية للطفل ضمن برامج التنمية المدعومة .
سابعاً : وفي مجال إعادة تأهيل الأطفال الضحايا :

• تم إنشاء عدد من المراكز والدور الخاصة بحماية ورعاية الأطفال (الأحداث ،
ضحايا التهريب ، أطفال الشوارع ، الأيتام ، ضحايا العنف الجسدي والجنسي ..) .
• تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية والتعليمية في المراكز والدور
الخاصة برعاية وحماية الأطفال وتوفير الحماية القانونية أثناء إجراءات التحقيق
والمقاضاة للجناة .

• إنشاء العيادة النفسية والاجتماعية في المؤسسة العربية لحقوق الإنسان (منظمة
غير حكومية) .

• وجود عدد من خطوط المساعدة في بعض الجمعيات غير الحكومية .

• تنفيذ برنامج الرعاية اللاحقة للأحداث ، والأطفال المرحلين من دول الجوار .

التحديات التي تؤثر في مستوى الوفاء بالتزامات
التي يفرضها البروتوكول

• توفير الموارد المالية والكوادر البشرية اللازمة ، وذلك بتأثر انعكاسات الأزمة
الاقتصادية العالمية .

• تعزيز آليات الرصد وإنشاء مرصد وطني لحقوق الطفل للحصول على مختلف
المعلومات وخاصة المتعلقة بجرائم استغلال الأطفال .

• حدوث كوارث طبيعية وعدم الاستقرار الأمني بسبب حركات التمرد في محافظة
صعدة .

• إقرار مشروع تعديلات القانونية الوطنية الخاصة بالطفولة ، المقدم لمجلس
النواب وخاصة (رفع سن المسؤولية الجنائية ، سن الأدنى الزواج) .

• تعزيز التنسيق مع منظمات المجتمع المدني .

• تعزيز وتوسيع التوعية الإعلامية في هذا المجال .

خاتمة :

نأمل أن نوفق في الاستجابة على ملاحظاتكم واستفساراتكم والوفاء بالتزامنا في
الجمهورية اليمنية لمبادئ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل .

شكراً على استماعكم

د. نفيسة حمود الجائفي

الأمين العام للمجلس الأعلى للأمم و الطفولة

رئيس الوفد اليمني